

جاويد :بريطانيا تريد الاستفادة من انخفاض تكاليف الدين الحكومي



ساجد جاويد

قال وزير المالية البريطاني ساجد جاويد في مقابلة إنه يدرس أفضل السبل لاستفادة من تكاليف اقتراض قياسية منخفضة عندما يشرع في وضع أول ميزانية تحت قيادته في وقت لاحق هذا العام. وأبلغ جاويد صحيفة التايمز "من البديهي بالنسبة لي أنك عندما يكون لديك بعض من أدنى معدلات الفائدة على الدين الحكومي التي شهدها هذا البلد على الإطلاق، فإنتي ساكون مقصرا في أداء وظيفتي إذا لم أفكر جديا بشأن كيف نستخدم (تلك الفرصة)".

وأضاف جاويد، الذي تولى منصبه الشهر الماضي، إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق "سيطلب حزمة اقتصادية كبيرة". بما في ذلك إجراءات لتعزير كل من الطلب وطاقة المعروض في الاقتصاد.

صناديق السندات تسجل رابع أكبر تدفقات أسبوعية

قال بنك أوف أميركا ميريل لينش إن مستثمرين سارعوا إلى ضخ أموال في صناديق السندات الحكومية والمصنفة عند درجة جديدة بالاستثمار، لتسجل أدوات الدخل الثابت رابع أكبر تدفقات أسبوعية، وذلك مع سعي المستثمرين إلى الأمان من خطر الركود العالمي. وقال البنك مستندا إلى بيانات إي.بي.إف.آر. إنه جرى ضخ ما إجماليه 16 مليار دولار في صناديق السندات في الأسبوع المنتهي. وسحبت صناديق السندات المصنفة عند درجة جديدة بالاستثمار تدفقات بقيمة 10.7 مليار دولار، وهو خامس أكبر تدفق في أسبوع لهذه الفئة من الأصول، فيما تلقت السندات الحكومية 4.7 مليار دولار. وأظهرت البيانات أن صناديق الأسهم تكبدت نزوحا محدودا للتدفقات بقيمة 4.7 مليار دولار خلال الأسبوع. كما أظهرت بيانات من وزارة الخزانة الأميركية أن اليابان تخطت الصين كأكثر حائز لسندات الخزانة الأميركية في يونيو بعد أن رفعت حيازاتها إلى أعلى مستوى في ثلاث سنوات. وأرقت حيازات اليابان من سندات الخزانة الأميركية إلى 1.22 تريليون دولار في يونيو من 1.101 تريليون في مايو. وتعتبر حيازاتها في يونيو الأكبر منذ أكتوبر 2016. وجاءت الصين كخاني أكبر حائز لسندات الخزانة الأميركية بحيازات بلغت 1.112 تريليون دولار في يونيو، مقارنة مع 1.110 تريليون دولار في الشهر السابق.

«وول ستريت» تغلق على مكاسب كبيرة بدعم من آمال تحفيز الاقتصاد



نقطة في حين صعد المؤشر ستاندر أند بورز 500 الأوسع نطاقا 41.08 نقطة، أو 1.44 بالمئة، لينتهي الجلسة عند 2888.68 نقطة. وإغلق المؤشر ناسداك المجمع مرتفعا 129.38 نقطة، أو 1.67 بالمئة، إلى 7895.99 نقطة. وتنتهي المؤشرات الثلاثة الأسبوع على خسائر مع هبوط داو جونز 1.53 بالمئة وستاندر أند بورز 1.03 بالمئة وناسداك 0.79 بالمئة.

تعاقت الأسهم الأميركية بعد أن دفع انحسار موجة صعود للسندات وانتهاء عن تحفيز اقتصادي محتمل في ألمانيا المستثمرين للعودة لشراء الأسهم، لكن المؤشرات الرئيسية لبورصة وول ستريت سجلت ثالث أسبوع على التوالي من الخسائر. وإغلق المؤشر داو جونز الصناعي مرتفعا 306.62 نقطة، أو 1.2 بالمئة، إلى 25886.01

نمو الناتج المحلي الماليزي بوتيرة سريعة في الربع الثاني

وقالت نور شمسية محمد بوش محافظلة البنك المركزي في ماليزيا «ما زالت هناك مخاطر نزولية واضحة في الأفق الوشيك، وهي تنبع بالأساس من عوامل خارجية». وما زال من المتوقع أن يأتي النمو الماليزي في العام بالكامل متماشيا مع النطاق المستهدف من البنك المركزي عند ما يتراوح بين 4.3% و4.8%، لكن نور شمسية قالت إن تصاعد التورات التجارية العالمية قد يخصم 0.1 نقطة مئوية من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأعلنت إندونيسيا والبلدين وسنغافورة عن نمو ضعيف في الربع الثاني مقارنة مع الربع الأول. ومن المقرر أن تعلن تايلاند عن بيانات الفترة من أبريل إلى يونيو. وتعتبر ماليزيا من بين أكثر الدول الشديدة التأثر بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، إذ أنها مستورد كبير للسلع الوسيطة من الصين.

نما اقتصاد ماليزيا في الفترة بين أبريل ويونيو بوتيرة أسرع من التوقعات ليصبح أول اقتصاد في جنوب شرق آسيا يعلن عن تسارع النمو مقارنة مع الربع السابق، مدفوعا بقوة اتفاق المستهلكين وإنتاج زيت النخيل. وأظهرت بيانات البنك المركزي نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 4.9% على أساس سنوي، متفوقا على التوقعات بنمو 4.8% في استطلاع للرأي أجرته رويترز، وليتسارع مقارنة مع وتيرة نسبتها 4.5% في الربع الأول. ويتناقض ارتفاع النمو في ماليزيا مع بقية الاقتصادات المجاورة، والتي تباطأت هذا العام مع تضرر الطلب على الصادرات نتيجة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. لكن محللين وصانعي سياسات يحذرون من أن تزايد المخاطر العالمية يضع تحديات أمام التوقعات الخاصة بماليزيا.

الذهب ينخفض مع صعود الأسهم والدولار لكنه يسجل ثالث أسبوع من المكاسب

في أواخر جلسة التداول، لكنه ينهي الأسبوع مرتفعا أكثر من واحد في المئة. وتراجعت العقود العالمية والافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ساعدا المعدن النفيس على تسجيل ثالث أسبوع على التوالي من المكاسب. وانخفض الذهب في المعاملات الفورية 0.6 بالمئة إلى 1513.17 دولار لالأوقية (الأونصة) أسبوع مضطرب.

تراجعت أسعار الذهب مع صعود الأسهم والدولار، لكن المخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي والافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ساعدا المعدن النفيس على تسجيل ثالث أسبوع على التوالي من المكاسب. وانخفض الذهب في المعاملات الفورية 0.6 بالمئة إلى 1513.17 دولار لالأوقية (الأونصة) أسبوع مضطرب.

عقود «برنت» أنهت جلسة التداول مرتفعة 0.7 بالمئة النفط يرتفع حادياً حذو الأسهم لكن توقعات متشائمة لأوبك تكبح المكاسب

في جلسة الخميس و3 بالمئة في جلسة الأربعاء. وارتفعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 40 سنتا، أو 0.73 بالمئة، لتسجل عند التسوية 54.87 دولار للبرميل بعد هبوطها 1.4 بالمئة في جلسة الخميس و3.3 بالمئة في جلسة الأربعاء. وقبيل صدور تقرير أوبك الشهري، لامس برنت أعلى مستوى له في الجلسة عند 59.50 دولار للبرميل وجرى تداول الخام الأمريكي عند 55.67 دولار مع توقع المستثمرين المزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة من مجلس الاحتياطي الاتحادي وتحركات للبنك المركزي الأوروبي الشهر القادم للتصدي لنمو ضعيف. وينتهي الخامان القياسيان الأسبوع على مكاسب صغيرة بعد أسبوعين متتاليين من الخسائر. وخفض بنك بي إن بي باريبا توقعاته للعام 2019 للخام الأمريكي بمقدار ثمانية دولارات إلى 55 دولارا للبرميل وخام برنت بمقدار تسعة دولارات إلى 62 دولارا للبرميل، مشيرا إلى تباطؤ اقتصادي وسط النزاع التجاري.

وما زال سعر برنت مرتفعا حوالي عشرة في المئة عن مستواه في بداية العام بدعم من تخفيضات في الإمدادات من أوبك وحلفائها، وفي مقدمتهم روسيا، الذين يشكلون مجموعة تعرف باسم أوبك+. وفي يوليو اتفقت أوبك+ على تمديد تخفيضات إنتاج النفط حتى مارس 2020 لدعم الأسعار.



وأشارت المنظمة أيضا إلى تحديات في 2020 مع ضخ منافسين لها المزيد من الخام، وهو ما يعزّن الحجة للإبقاء على اتفاقية تقودها أوبك لكبح الإمدادات. وانتهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 41 سنتا، أو 0.7 بالمئة، لتبلغ عند التسوية 58.64 دولار للأوقية، بعد أن هبطت 2.1 بالمئة

تعاقت أسعار النفط بعد يومين من الهبوط، حاذية حذو أسواق الأسهم، وسط توقعات بمزيد من التحفيز من بنوك مركزية ساعدت في انحسار مخاوف الركود. لكن مكاسب النفط قيدها تقليص منظمة أوبك توقعاتها للطلب العالمي للفترة المتبقية من العام مع تباطؤ النمو الاقتصادي.

بيكر هيوز: أول زيادة أسبوعية في عدد حفارات النفط الأميركية منذ يونيو

مع قيام شركات الاستكشاف والإنتاج المستقلة بخفض الإنفاق على أعمال الحفر الجديدة بينما تركز بشكل أكبر على نمو الأرباح بدلا من زيادة الإنتاج. ومن ناحية أخرى، أشار تقرير بيكر هيوز إلى أن عدد حفارات الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة انخفض بمقدار أربعة حفارات على مدار الأسبوع إلى 165 وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2017.

المنتهي في السادس عشر من أغسطس آب، وهي أكبر زيادة منذ أبريل نيسان، ليصل العدد الإجمالي إلى 770 حفارا. وفي نفس الأسبوع قبل عام كان هناك 869 حفارا نشطا. وتراجع عدد حفارات النفط، وهو مؤشر أولي للإنتاج مستقبلا، على مدار الأشهر الثمانية الماضية

زادت شركات الطاقة الأميركية عدد حفارات النفط العاملة للمرة الأولى في سبعة أسابيع على الرغم من خطط لعظم المنتجين لخفض الإنفاق على أعمال الحفر الجديدة هذا العام. وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة في تقريرها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة وثيقة إن الشركات أضافت ستة حفارات طفلية في الأسبوع

آمال التحفيز في ألمانيا تنتشل الأسهم الأوروبية من أدنى مستوياتها خلال 6 أشهر



إنفديا وأبلايد ماتريالز لصناعة معدات الرقائق مكاسب قوية. وارتفعت أسهم إيه إم إس وإنفونون وإس.تي.ميكرو إلكترونيكس في نطاق بين 1.2 بالمئة و2.1 بالمئة. وفي حين صعدت جميع المؤشرات الرئيسية في أوروبا

تعاقت الأسهم الأوروبية من أدنى مستوياتها في ستة أشهر محققة أداء إيجابيا في ختام أسبوع مضطرب مع تصاعد الآمال بشأن تحفيز مالي في ألمانيا وهو ما ساهم في رفع المعنويات ودفع أسهم قطاع البنوك المتعثر لتسجل أفضل يوم لها في أربعة شهور ونصف الشهر. وذكرت مجلة دير شبيجل أن الحكومة الائتلافية في ألمانيا ستكون على استعداد للتخلي عن قاعدة الميزانية المتوازنة وأخذ ديون جديدة للتصدي لركود محتمل. وارتفع مؤشر داكس الألماني بنسبة 1.3 بالمئة بعد أن عانى مؤخرا من ضغوط بسبب مخاوف من الانزلاق إلى ركود في ظل تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. كما تعاقت السندات الألمانية من مستويات متدنية بعد تقرير دير شبيجل. وجاء مؤشر قطاع البنوك، الذي سجل هذا الشهر خسائر بحوالي ثمانية في المئة متأثر بضغوط من هبوط عوائد السندات، في مقدمة الراجح في جلسة مع صعوده 2.4 بالمئة في أفضل جلسة له منذ أوائل أبريل.

ومع ارتفاع جميع القطاعات الأخرى، صعد المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 1.2 بالمئة معززًا مكاسبه الصباحية عندما تسببت آمال بشأن خطط صينية لتحفيز النمو الاقتصادي في انتعاش الشبهية للمخاطرة. لكن المؤشر القياسي سجل خسائر للأسبوع الثالث على التوالي مع تراجع 0.5 بالمئة على مدار الأسبوع بفعل القلق من ركود عالمي. وصعد مؤشر التكنولوجيا 1.7 بالمئة مدفوعا بارتفاع أسهم شركات الرقائق الإلكترونيّة بعد تحقيق شركتي

«فيتش» تخفض تصنيفها للدين السيادي للأرجنتين من «B» إلى «CCC»



حوالي 95 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2019. وقالت فيتش "خفض تصنيفات الأرجنتين يعكس ضبابية متزايدة في السياسات في أعقاب الانتخابات التمهيدية، وتشديدا حادا لأوضاع التمويل، وتدهورا متوقعا في بيئة الاقتصاد الكلي وهو ما يزيد من احتمالات تخلف عن سداد الدين السيادي أو نوع ما لإعادة هيكلته". وأضافت وكالة التصنيفات أنها تتوقع أن يستقر النمو في 2020 بينما حذرت أيضا من أنه من المرجح أن يكون هناك الكثير من الشكوك "بالنظر إلى عدم الوضوح الذي يحيط بالسياسات الاقتصادية الرئيسية بعد الانتخابات". وقالت فيتش إن فرص فوز فرنانديز في الانتخابات تزايدت وهو ما يزيد الشكوك بشأن مستقبل خطة ماكري النقدية التي يساندها صندوق النقد الدولي. وأضافت أن اختيار فرنانديز للرئاسة اليسارية السابقة كريستينا فرنانديز دي كوشنر لخوض الانتخابات معه على منصب نائب الرئيس، يبرز تلك الشكوك. والرئيسة السابقة منتقدة منذ وقت طويل لبرنامج صندوق النقد الدولي.

خفضت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية تصنيفها للدين السيادي للأرجنتين من (B) إلى (CCC) وهو ما يبرز احتمالا متزايدا لتخلف عن السداد في أعقاب نتيجة صادمة لانتخابات تمهيدية هوت بالبلاد إلى أحدث أزمة اقتصادية. وشهدت الأسواق في الأرجنتين هبوطا حادا معظم الأسبوع بعد انتخابات الأحد التي أنزل فيها مرشح يسار الوسط الرئاسي البرتو فرنانديز هزيمة كبيرة بالرئيس ماوريسيو ماكري المنتمي ليمين الوسط. وأشار الفارق الكبير لصالح فرنانديز إلى أنه قد يفوز في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في أكتوبر، وهو ما قد يخاطر بوضع نهاية لإصلاحات اقتصادية للسوق الحرة وخطة تقشف يساندها صندوق النقد الدولي. وفي ضربة جديدة إلى صانعي السياسات في الأرجنتين، خفضت فيتش تصنيفها للدين السيادي لثالث أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية إلى (CCC) وقالت إنها تتوقع أن ينكمش اقتصاد البلاد بنسبة 2.5 بالمئة في 2019 انخفاضًا من تقدير سابق بلغ 1.7 بالمئة. وأضافت فيتش أنها تتوقع أن يرتفع الدين الحكومي للأرجنتين إلى

ضبابية النمو العالمي والحرب التجارية تدفعان المعادن الصناعية للهبوط



هبطت أسعار معظم المعادن الصناعية متضررة من حالة عدم اليقين بشأن مدى تأثير ضعف النمو الاقتصادي العالمي على الطلب، لكن الألومنيوم صعد بدعم من نقص محتمل في الإمدادات. وتراجعت عقود النيكل القياسية في بورصة لندن للمعادن 0.3 بالمئة لتغلق عند 16200 دولار للطن مع إقبال المستثمرين على مبيعات لجنة الأرباح بعد أن سجل المعدن، الذي يستخدم لجلفنة الصلب، مكاسب بلغت 35 في المئة منذ أوائل يوليو. وفي وقت سابق هذا الشهر، قفز النيكل إلى أعلى مستوى في 16 شهرا بدعم من مخاوف بأن إندونيسيا، وهي منتج رئيسي، ستقدم موعد حظر على تصدير المعدن الخام. وتراجعت عقود كل من النحاس والزنك 0.1 بالمئة لتغلق عند 5754 دولارا للطن و2261 دولارا للطن على الترتيب. وانخفضت عقود الرصاص 1.2 بالمئة إلى 2039 دولارا للطن. وهبطت عقود القصدير 3.3 بالمئة إلى 16575 دولارا للطن وهو أدنى مستوى منذ يونيو حزيران 2016. وكان الألومنيوم الوحيد بين المعادن الصناعية الذي سجل مكاسب في جلسة يوم الجمعة مع صعوده 0.6 بالمئة إلى 1792 دولارا للطن وسط مخاوف مستمرة من تعطلات للإمدادات بعد فيضانات في معقل المصاهر في إقليم شانغونغ بشرق الصين.